صلاح فضل:

ندوتنا اليوم تتحدث عن قيمة كبرى وهي قيمة الحرية، وهي تشكل منظومة تغطي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإبداعية، هي تلك المنظومة التي أضحت علامة على العصر وحاكمة للمستقبل وصانعة للوعي. ومازال إدراكنا لها في مجتمعنا العربي محدودا وقاصرا، فلا نضعها على رأس الأولويات، مازلنا من الوجهة العملية على الأقل لا نقدسها على غيرها، بل نتناقض، فنجد أن من يدعو إلى الحريات السياسية يحارب الحريات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية، وهي بنية متكاملة لا يجدي فيها شيئا أن نأخذ بطرف ونترك طرفا آخر.

نجد أن مجتمعاتنا تمارس قمعها على جماعاتها وأفرادها، نجد أننا باسم الحفاظ على القيم والتقاليد والحفاظ على أوضاعنا التي تردَّت إلى درجة لا يمكن أن تأذن لنا بدخول مستقبل حقيقي نتعلل بأن ذلك ارتباط بالقيم الأصيلة في تراثنا، ولا ندرك أن هذا التراث ذاته هو الذي سعى إلى تأصيل منظومة الحريات. وحقوق الإنسان التي أصبحت جزءًا أساسيا من حياتنا، كثيرا ما أقنعنا أنفسنا أن أصولها كامنة في تراثنا القديم، لكن ما استقر في ضمائرنا وساد في مجتمعاتنا من تقاليد يُضاد حقوق الإنسان ويُضاد أبسط مبادئ هذه الحريات.

قد تكون الحريات السياسية هي التي تستقطب الاهتمام اليوم، ولكن ما يرتبط بها من منظومة متعالقة ومتواشجة من حريات اجتماعية وإبداعية وفكرية هو الذي يصون الحريات السياسية وهو الذي يجعلها ثمرة ناضجة وليست مجرد منحة يقرر أصحاب السلطة أن يهبونا بعضها ويسلبونا باليد اليسرى ما وهبوا باليمنى، إلى أن يترسخ في ضمائرنا وفي رأينا العام الإحساس الجوهري بأن هذه المنظومة على إيلامها لنا وعلى ما تقتضيه من تغير في نظرتنا للحياة ومن تعديل في أنماط حياتنا الاجتماعية ومن تعديل في أولوياتنا إلى أن يحدث ذلك سوف لا نتمكن من دخول قافلة الحضارة في العصر الحديث. أذكر مثلا أن باحثا عالما كبيرا مثل الدكتور قسطنطين زريق في كتابه "الحضارة" أرجع الممارسة الحضارية إلى سيادة ثماني قيم أوجزها في نهاية تحليله في قيمتين هما الحرية والإبداع، ثم عاد فقرر أن الإبداع في العلم وفي الأدب وفي الفكر وفي الفن وفي الثقافة وفي أنماط العلاقات الاجتماعية لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا في ظل الحرية، فكأن الحريات أصبحت هي جُماع القيم والمفاهيم الحضارية في العصر الحديث. عن هذه الحريات، ليس بشكلها النظري الفلسفي ولكن بتجلياتها التطبيقية في المجتمع في حياتنا الراهنة في ممارساتنا اليومية، في واقعنا الذي نكتوي به كل لحظة، يحدثنا أحد صناع تقرير التنمية البشرية العربية الطازج الذي سيعلن عنه غدا في القاهرة، يحدثنا الدكتور محمد نور فرحات أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

محمد نور فرحات:

طُلب مني أن أتحدث في منتدى الحوار في مكتبة الإسكندرية منذ عدة أسابيع، وكنت طوال الأسابيع الماضية متنقلا بين عدد من العواصم العربية والعالمية لكي أعمل على المساعدة في ولادة تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث ولادة قيصرية بأخف الأضرار الممكنة.

لعلكم تعلمون أنه صدر من تقرير التنمية الإنسانية الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصداران حتى الآن، التقرير الأول رصد مشكلات التنمية في العالم العربي في نواقص ثلاثة، نقص المعرفة ونقص الحرية ونقص تمكين المرأة، أي في التمييز الفادح بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات العامة، والتقرير الثاني صدر حول نقص المعرفة

وقدم كثيرا من البيانات والإحصاءات توضح مدى عمق الفجوة المعرفية التي يعيش فيها المواطنون العرب من تدهور في نظام التعليم ومن تدهور في نظام الإعلام ومن تدهور في نظام البحث العلمي، وقدم مجموعة من الأرقام المفزعة تشير إلى أن كل ما ينتجه العالم العربي من كتابات مقروءة في عام لا يصل إلى ما تنتجه دولة مثل إسبانيا على سبيل المثال، هناك مقارنات كثيرة لفتت أنظار العالم العربي والحكام العرب ومنظمات المجتمع المدني العربي وأنظار المجتمع العالمي إلى هذا التقرير لما يحتويه من حقائق.

وقد استخدمت البيانات والآراء والتحليلات التي انتهى إليها التقرير الأول والثاني بواسطة قوى لا تريد بالأمة العربية خيرا، لكي تشير بإصبع الاتهام لهذه المنطقة في العالم على أنها منطقة ترزح تحت وطأة الجهل وغيبة الحرية وهي تهدد الحضارة الإنسانية بما تفرِّخه من إرهاب، ونتيجة لذلك أشير بإصبع الاتهام إلى تقارير التنمية الإنسانية على سند من القول أنها تقدم ذريعة لمن لا يريد بالعرب خيرا لمهاجمة العرب وللتدخل في شئونهم الداخلية ولفرض مبادرات الإصلاح عليهم. وغاب عن هؤلاء أن من لا يريد خيرا بالعرب وبأمتهم وبثقافتهم وبحريتهم لا ينتظر تقريرا يصدر عن مجموعة من المثقفين العرب، وإنه من الأولى بنا مواجهة عيوبنا مواجهة صريحة، وأن نعلنها لأنفسنا ولغيرنا، وأن نقدم بأنفسنا مشروعات الإصلاح لمجتمعاتنا في كل جانب من جوانب النواقص التي تعاني منها المجتمعات العربية.

ثم جاء أوان إعداد التقرير الثالث عن العيب الثاني من عيوب المجتمعات العربية وهو نقص الحرية، وتقارير التنمية الإنسانية التي تصدر عن الأمم المتحدة تعتمد أولا وأخيرا على باحثين وطنيين، فقد اشترك في إعداد هذا التقرير عن غيبة الحرية ما يزيد عن مائة باحث يمثلون كافة الأقطار العربية وكافة الانتماءات الفكرية وكافة التوجهات السياسية، بما فيها التوجهات التي تدافع عن وجهة النظر الرسمية، ثم انتهى التقرير — من ضمن ما انتهى إليه — إلى أن أحد أسباب نقص الحرية في العالم العربي يعود إلى عوامل خارجية متضافرة مع العوامل الداخلية وأن الاستعمار العالمي الذي تجلى في الوقت الحالي فيما تمارسه إسرائيل من بطش وحشي بالشعب الفلسطيني نعلم جميعا مظاهره وما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من غزو دولة عربية وإعمال القتل والتخريب والتدمير فيها يمثل أحد مظاهر نقص الحرية في العالم العربي. وما أن وصلت مسودة التقرير إلى الدوائر العالمية، حتى بدأت الخطط والمكائد سواء من الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ماديًّا، أو من بعض الحكومات العربية التي لا يروقها بعض ما ورد في التقرير لحجب هذا التقرير عن الصدور، وفعلا اتُخذ قرار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التقرير سيصدر، ولكن ليس تحت مظلة الأمم المتحدة وإنما باسم كاتبيه. وواضعوه يتحملون وزر ونتيجة ما ورد به من آراء وأفكار، وكان للضجة الإعلامية التي صاحبت عملية عسر الولادة هذه ومحاولة الإجهاض المبكر أثرها في تراجع من أرادوا إجهاض التقرير، وكما قيل لي من أحد المسئولين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الولايات المتحدة الأمريكية – خصوصا بعدما كتب توماس فريدمان مقاله الشهير في النيوزويك — قد أدركت أن الخسائر التي ستلحق بها من حجب التقرير أكثر من الخسائر الأدبية التي ستلحق بها إذا ما نُشر التقرير. وفعلا، بعد إعلان التقرير في عمَّان منذ يومين — بعد إعلانه بساعتين — ظهر على شاشات التليفزيون المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض ليعلن رفضه لما ورد في التقرير بشأن تأثير الحرب على العراق على أوضاع الحريات وحقوق الإنسان في المنطقة العربية! فليرفض ما يشاء له الرفض، فنحن كمجموعة من المثقفين العرب الذين يتمثل اقتناعهم الرئيسي بأن أمتنا العربية تستحق مستقبلا

أفضل مما هي فيه، قد أبرأنا إلى حد ما ذمتنا الثقافية – وإن لم نبرئ ذمتنا النضالية – بكتابة هذا التقرير لكي يكون أولا تحت سمع وبصر المثقفين العرب يتداولون بشأنه عساه أن يدفع حركة المجتمع العربي إلى الأمام.

أعود من حيث بدأت، حينما طُلب مني أن أتحدث عن الحرية في العالم العربي، لم أجد حديثا أكثر أهمية من حديث تقرير التنمية الإنسانية الثالث الذي أعلن منذ يومين والذي سيُشهر في القاهرة غدا حيث حضرت السيدة أمين عام مساعد الجامعة العربية لشئون المنطقة العربية وهي سيدة عربية من فُضليات النساء العرب لكي تقابل أمين عام جامعة الدول العربية السيد عمرو موسى، وتسلمه رسميا نسخة من هذا التقرير باعتباره يمثل وجهة نظر مجموعة من المثقفين العرب عملوا تحت مظلة الأمم المتحدة في مشاكل الحرية في أوطانهم. إذن، أنا لا أتحدث عن الحرية بشكل مطلق، ولكنني أتحدث نيابة عن واضعي تقرير التنمية الإنسانية العربية شارحا لحضراتكم وجهة نظرهم في مشكلة الحرية في العالم العربي.

يبدأ التقرير بالحديث عن الأسس الفكرية: المفهوم والإشكاليات، حال الحرية، البنية القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم يقدم رؤية إستراتيجية. ينطلق التقرير من حقيقة أن الإصلاح الجزئي لم يعد كافيا، وأنه لابد من إصلاح مجتمعي شامل، في السنوات الأخيرة – خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر – وعندما ارتفعت دعوات الإصلاح العربي في كل مكان في العالم، أقدم الحكام العرب على محاولات مترددة للإصلاح، هذه المحاولات إما أنها محاولات جزئية لا تتقدم مباشرة إلى جوهر مشكلة الحريات السياسية في العالم العربي، وإما أنها محاولات شكلية تحاول أن تتهرب من استحقاقات التقدم نحو صياغة مجتمع حر. وكشأن كل تقارير التنمية الإنسانية، ينقسم التقرير إلى قسمين، القسم الأول يرصد ما حدث في العام الماضي على صعيد التنمية الإنسانية في العالم العربي، أي يرصد الأحداث ويرصد الجوانب السلبية والجوانب الإيجابية والمحاولات الداخلية والمحاولات الخارجية، وتوصل التقرير إلى أن هناك مبادرات رسمية للإصلاح لعل أهمها ما صدر عن مؤتمر القمة العربية في تونس، ولكننا لم نشهد أي بادرة عملية لتطبيق هذه المقررات حتى الآن. وتأتي بعد ذلك محاولات التغيير من الخارج، خاصة ما يُسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير ومبادرة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، ووجهة نظري الشخصية في محاولات الإصلاح من الخارج – وهذا لا يُنسب إلى التقرير – أنها محاولات لا تسعى إلى نقل المجتمع العربي من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة الحرية بقدر ما هي محاولات تسعى إلى فك أو إذابة التشنجات الموجودة في البيئة السياسية والاجتماعية العربية، وإضفاء نوع من الاسترخاء الليبرالي في هذه المجتمعات حتى تتوقف عملية تصدير الموجات العنيفة من المجتمعات العربية إلى الغرب الرأسمالي، فهي ليست مشروعات جذرية لتحرير المجتمعات العربية من حكم الاستبداد ولكنها مشروعات لدرء أخطار العنف الذي يُقال إنه يصدر من المواطنين العرب، والدليل على ذلك أن هذه المشروعات قد تجاهلت أثر الاحتلال الإسرائيلي وأثر التدخل الأجنبي والغزو الأمريكي للعراق على قضية الحرية في البلدان العربية. وهنا، تأتي أهمية هذا التقرير، فهذا التقرير ليس شأنه شأن المحاولات الخارجية ذات الطابع البرجماتي النفعي المحض، ولكنه يقوم على إيمان جوهري بأن تحرير المجتمعات العربية من الاستبداد هو الطريق الوحيد لكي تلحق المجتمعات العربية بقطار العصر، وإلا فالتدهور السياسي والاجتماعي هو المستقبل الذي ينتظرنا.

وقد رصد التقرير في الفترة الماضية عمليات انتهاك الحق في الحياة في الأراضي الفلسطينية، الاغتيالات التي تتم لأشخاص محددين يلعبون دورا في حركة التحرر الوطني مثل الشيخ ياسين والدكتور الرنتيسي، انتهاكات الحقوق والحريات العامة والشخصية، أعمال العقاب الجماعي، الاعتقالات التعسفية في فلسطين، الإغلاق المتكرر للأراضي، تدهور التغذية والأوضاع الصحية، زيادة نسبة الفقر والبطالة، أشار التقرير أيضا إلى الرأي الاستشاري الصادر من محكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية جدار الفصل العنصري، والموقف الغريب الذي تقفه الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا الرأي رغم أنها تتحدث عن الشرعية الدولية، مما يمكِّن إسرائيل أن تدير ظهرها للشرعية الدولية. وقد انتهى التقرير إلى أن إقامة دعائم المجتمع الحر لابد أن يبدأ بانقضاء الاحتلال، ووجود أساس متين لاستعادة حقوق الفلسطينيين وفق الشرعية الدولية وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

رصد التقرير أيضا تداعيات احتلال العراق، وذكر أن الشعب العراقي خرج من تحت وطأة حاكم مستبد انتهك جميع حقوقه الأساسية وحرياته، ليقع تحت سلطة احتلال أجنبي زاد من معاناته الإنسانية. وحتى الآن ورغم إجراء انتخابات قامت على أساس الانتماء العرقي وعلى أساس الانتماء الديني، ولم تقم على أساس برامج وطنية يفاضل بينها المرشحون، ويبدو أن هذا ما يراد بالعالم العربي إلى حد ما، وهو أن تتحول البرامج السياسية إلى برامج طائفية وعرقيـــة لا تقوم على أساس خطط محددة للنهوض بالعالم العربي اقتصاديا وسياسيا وإنما تقوم على أساس التمثيل الإثني والعرقي والديني لمختلف طوائف المجتمع العربي. رصد التقرير أيضا انتهاكات حقوق الإنسان بواسطة من يدعون الدفاع عن حقوق الإنسان، وعمليات المهانة الإنسانية التي تعرض لها المعتقلون في السجون العراقية والتي نشرتها كل وسائل الإعلام، ثم تعرض التقرير بعد ذلك لتفاقم الإرهاب، وخلُص إلى أن أحد الأسباب الرئيسية للإرهاب هي غيبة العدالة وغيبة الحرية. والخلاصة بالنسبة إلى استعراض ما تم في العام الماضي أن أزمة التنمية الإنسانية في البلاد العربية لم تشهد انفراجا يُعتد به، هناك محاولات للإصلاح ولكنها محاولات جنينية وشكلية ومتنافرة وأقل من أن تكون محاولات شاملة وأن المواطن العربي ما زال يعيش بين الاستبداد الداخلي والإبداع الخارجي.

ويتحدث النصف الثاني من التقرير عن تعزيز الحرية وإقامة الحكم الصالح، حيث تعرض الجزء النظري لمعنى الحرية في الفكر الليبرالي ومعنى الحرية في المذاهب الاجتماعية وانتهى إلى أمرين: أن الحرية لابد وأن تؤخذ بمعناها السياسي ومعناها الاقتصادي ومعناها الاجتماعي دون أولوية لنوع من أنواع الحرية على النوع الآخر. ففي الماضي، في الستينيات، كانت الأيديولوجيا الرسمية تقدم الأولوية للحرية الاجتماعية والحرية الاقتصادية على الحرية السياسية، وكلنا نذكر ما ورد في الميثاق وترددت أرجاؤه في الوطن العربي على أن حرية لقمة الخبز مقدمة على حرية صندوق الانتخاب، وهذا غير صحيح، وليست حرية صندوق الانتخاب أيضا مقدمة أيضا على حرية لقمة الخبز، ولسنا مجبرين على الاختيار بين هذا وذاك، بل نحن نريد هذا ونريد ذاك في نفس الوقت، وهذا شرط لذاك وذاك شرط لهذا، أي أن الحريتين – السياسية من ناحية والاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى – متلازمتان مترابطتان لا يصح التفضيل بينهما.

أيضا، يميز التقرير بين الحرية كقيمة كبرى وبين الديمقراطية الذرائعية، يقصد الحرية بمعناها السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما استقر في الأدبيات المختلفة، الديمقراطية تقوم على إنشاء مؤسسات من المفروض فيها أن تسعى إلى تحقيق الحرية بهذه المعاني المختلفة، ويشهد العالم العربي ظاهرة فريدة لعله استقاها من تجربة المجتمعات الاشتراكية السابقة، وهي أن هناك مؤسسات ديمقراطية ولكن هذه المؤسسات تعمل وفقا لآليات لا تصب في النهاية في تعميق مجرى الحرية في مجتمعاتنا، ولكنها تصب من أجل ترسيخ هيمنة السلطة التنفيذية وهيمنة الاستبداد على المجتمع العربي، وهكذا تقوم البرلمانات العربية وتقوم المجالس المحلية العربية – رغم أنها أنشئت أصلا في الفكر السياسي العالمي لدعم الحرية — بدور مشهود في وأد الحرية وفي تغييب الضمير العربي وفي إلهاء المواطنين العرب عن إدراك حقيقة أن هذه مؤسسات لا تعمل في سبيل الحرية ولكن تعمل في عكس هذا الاتجاه.

واستعرض التقرير بعد ذلك الحرية في الثقافة العربية، واستخلص من التراث الديني سواء الإسلامي أو المسيحي تلك المقولات المضيئة التي تؤكد على الحرية، ولعل التقرير في غلافه عندما أبرز عبارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" يؤكد على أن الحرية مستقرة في الثقافة العربية وفي الضمير العربي.

وقد تحدث التقرير عن الحكم الصالح وحدد مقوماته في صون الحرية أولا، وفي التنفيذ الفعَّال لحقوق المواطنين ثانيا، وفي وجود مؤسسات لا تعتمد على الأشخاص وتعمل بكفاءة وشفافية مطلقة ثالثا، وفي سيادة القانون وليست مجرد سيادة القانون الظالم ولكن سيادة القانون الذي يرسخ الحرية ومبدأ المساواة أمام القانون، ثم في وجود قضاء مستقل كمؤسسة وقضاة مستقلين كأفراد، وهذا ما سنعرض له فيما يلي. فالحرية لا تقوم إلا في مؤسسات للدولة تستند إلى إرادة حرة لمواطنين أحرار ومجتمع مدني يأخذ المبادرة في يديه دون وصاية من الدولة من أجل تطوير المجتمع ونشر ثقافة الحرية فيه، وفي وسائل إعلام لا تحتكرها أجهزة الدولة، وفي أحزاب سياسية تتمتع حقا وصدقا بالحرية دون أن تقيد أنشطتها بقرارات فوقية تجعل من التعددية الحزبية مظهرا دون مضمون، وفي قطاع خاص يعي مسئوليته نحو النهوض بوطنه.

وقد رصد التقرير إشكاليات الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي في حدوث توتر أو تناقض بين الحرية من ناحية كهدف وكمثال وكنموذج وبين المؤسسات الديمقراطية التي يُفترض فيها أن تسعى إلى الحرية وهي لا تسعى إليها، أيضا هناك تناقض بين الداخل والخارج، بين الحرية داخل البلاد العربية كقيمة يسعى المواطنون العرب إلى تحقيقها، وبين مصالح أجنبية لا تريد لهذا المجتمع أن يتحرر حتى ولو أعلنت غير ذلك، والدليل على ذلك أنها لعشرات من السنين قد آزرت وساندت الحكام المستبدين في المنطقة العربية. وقد تعرض التقرير إلى إشاعة تتردد في الكتابات الغربية وتجد بعض الأصداء لدى مثقفي الداخل وهي مسألة الاستبداد الشرقي وأن الثقافة العربية والثقافة الإسلامية ثقافة غريبة عن الحرية لا تؤمن بها، وهذا قول غير صحيح، وكما ذكرت فالتراث الثقافي سواء الديني أو الشعبي في المجتمعات العربية مليء بعبارات الشوق إلى الحرية، وهناك مسح عالمي للقيم أُجريَ وأبرز أن المنطقة العربية هي أكثر المناطق التي يتعطش مواطنوها إلى الحرية وإلى نبذ الحكم التسلطي. أيضا، كان واضعو التقرير على اقتناع كامل أنه لا تناقض حقيقي بين الديمقراطية والدين، وإنه وإن كانت قد ظهرت بعض الحركات التي تدَّعي أن الديمقراطية غريبة عن

تعاليم الإسلام الأولى، فهذه الحركات لا تعبر عن جوهر الفكر الإسلامي، وأن هناك مفكرين إسلاميين تقدميين أمكنهم المواءمة بين الإسلام وبين الحرية والديمقراطية. والنتيجة التي تترتب على ذلك أنه يجب أن يكون للتيار الإسلامي مكانه المعترف به في الحركة السياسية في المجتمع العربي شريطة أن يقبل بقوانين الحركة السياسية الديمقراطية.

وقد ناقش التقرير بوضوح شديد ما يسمى بفخ الانتخاب للمرة الواحدة وعلى وجه التحديد تجربة الجزائر، عندما قارب التيار الإسلامي على الوصول إلى الحكم، عندئذ بدا من تصريحات قادة التيار الإسلامي في ذلك الوقت أنهم سيركلون سلم الديمقراطية بمجرد أن يصعدوا عليه إلى منصة السلطة حتى لا يصعد شخص آخر أو جماعة أخرى بعد ذلك. ويعترف التقرير أن هذه إشكالية حقيقية، ولكنه يقر أن هذه الإشكالية من الممكن أن تُتجاوز عبر حوار مع التيارات الإسلامية، وعبر ضمانات دستورية تكفل أن تلتزم كافة التيارات السياسية بقواعد اللعبة الديمقراطية.

وبعد حديثه عن هذه الإشكاليات، يتحدث التقرير عن حال الحرية والحكم في المجتمعات العربية، وينتهي إلى أن مستوى التمتع بالحرية في جميع البلدان العربية مستوى متدنٍ نتيجة لخلل بنيوي متعدد الأبعاد، ويستشهد ببعض النصوص الدستورية ويذهب إلى اجتماع وزراء الداخلية العرب في اجتماعهم عام 2003 أدى إلى مزيد من القيود على حقوق الإنسان بحجة مكافحة الإرهاب، ويبرز أن الدول العربية تفتقر إلى آليات المشاركة الديمقراطية حيث تُمنع الأحزاب أو يُهمَّش دورها لصالح البُنى الاجتماعية التقليدية، وليس غريبا في هذا الإطار أن الأحزاب الحاكمة التي تمثل المؤسسات الرسمية التقليدية والتي تعارض التغيير، تعتمد في حركتها السياسية في الشارع السياسي العربي سواء في مصر أو في غير مصر لا على إرهاصات المناداة بالحرية التي تتواجد وسط كثير من المثقفين العرب وكثير من الأحزاب السياسية العربية، وإنما على الأبنية التقليدية العشائرية القبلية والدينية أحيانا الموجودة في الشارع العربي وهي أبنية ترسخ الاستبداد وتبتعد عن التغير نحو الديمقراطية.

يرصد التقرير انتهاكات الحرية وحقوق الإنسان في المجتمعات العربية، ويتوقف عند العمليات الانتخابية التي تجرى في المجتمعات العربية، سواء على مستوى انتخابات الرئاسة أو على مستوى انتخابات المجالس النيابية أو المحلية، وأنها لا تمثل انتخابات حقيقية ولكن تمثل طقوسا إجرائية ترفع لافتة الانتخابات المعدة نتيجتها بطريقة مسبقة، وليس بضرورة أن يكون هناك تزوير مادي عن طريق الكشط والمحو حتى يقال إن الانتخابات مزورة، بل يكفي أن تُزوَّر آراء الناخبين عن طريق استغلال عناصر التخلف في البنية الاجتماعية العربية وعن طريق الرشاوى الانتخابية وكلنا نعلم تفصيلات ذلك.

ويرصد التقرير أيضا التوسع في تنفيذ عقوبة الإعدام حتى في الجرائم السياسية في عدد من المجتمعات العربية، رغم أن المجتمع العالمي قد استقر الآن على إلغاء عقوبة الإعدام، ولكننا مع ألا تُطبَّق عقوبة الإعدام إلا بالجرائم الخطيرة التي ليس لها طابع سياسي.

كما يرصد التقرير إهدار ضمانات المحاكمة العادلة في عديد من البلدان العربية حيث تتم إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري وإلى مختلف صور القضاء الاستثنائي ويرصد أيضا حالات سحب الجنسية من المواطنين العرب،

والانتهاكات التي تتعرض لها الجماعات والثقافات الفرعية في عديد من البلدان العربية ولعل أبرز مثال لذلك ما تعرض له سكان دارفور على يد نظام الحكم في السودان. ليست الحريات السياسية فقط هي التي يعاني من غيبتها المواطنون العرب، بل الحريات الاقتصادية والاجتماعية، ولعله من قبيل الحقائق المفزعة ما تنشره التقارير الدولية من أن اثنين وثلاثين مليون شخص في العالم العربي الذي تتفجر فيه ثورة النفط يعانون من نقص الغذاء حتى في داخل الدول النفطية مثل الإمارات والسعودية والكويت.

ويتعرض التقرير أيضا إلى الاستبداد، من خلال رصد الحرية وغيبة الحرية عن طريق استقصاء ميداني عن توجهات العرب المعاصرين تجاه قيمة الحرية، فمن اثنين وعشرين دولة عربية لم توافق على إجراء هذا الاستقصاء إلا خمس دول عربية، وانتهى التقرير إلى أن المواطنين العرب يرون أنهم يتمتعون ببعض الحريات الفردية كحرية الزواج والطلاق واختيار المسكن واختيار الطعام ولكنهم لا يتمتعون إطلاقا بحقوقهم السياسية وذكر البعض أنه لا يرغب في التمتع بهذه الحقوق.

نأتي بعد هذا إلى الحديث عن البنية المؤسسية للحرية والحكم الصالح في البلدان العربية، فقد رصد التقرير أن القوانين العربية تعاني من الفجوات، فجوة بين المستوى الدولي – متمثلا في بعض الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها بعض الدول العربية – وبين النظام القانوني الداخلي، ثم فجوة بين الدساتير وبين التشريعات، ثم فجوة بين التشريعات وبين الممارسة، وقد لاحظ التقرير أن عددا قليلا من الدول العربية صادقت على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، وأن أغلب الدول العربية فيما عدا دولة أو اثنين عزفت عن الانخراط في منظومة الآليات التي تمكن الأمم المتحدة من مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الداخل، ورفضت التصديق على البروتوكولات التي تعطي حق التفتيش أو التي تعطي حق التقدم بشكوى إلى المؤسسات الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان.

لاحظ التقرير أن الدساتير العربية تحيل عند تنظيمها للحريات العامة إلى التشريعات العادية، وأن التشريعات العادية تأتي تحت ستار التنظيم لتقيد الحرية بل لتصادرها من الأساس. وعلى سبيل المثال، حق تشكيل الأحزاب، وهو الحق المباح في أربع عشرة دولة عربية فقط من مجموع اثنين وعشرين دولة عربية وفي هذه الدول تعاني الأحزاب السياسية من الكثير من القيود والتي تفرغ التعددية الحزبية من أي مضمون حقيقي، وتعاني النظم القضائية العربية من فقدان الاستقلال بفعل التغول التاريخي للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية، فكل الدساتير العربية بلا استثناء تتحدث عن أن رئيس الدولة هو رئيس المجلس الأعلى للقضاء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية، وكل الدول العربية بلا استثناء تعطي وزارة العدل سلطة الهيمنة على القضاء عن طريق التحكم في ميزانية القضاء وعن طريق التحكم في ترقيات القضاة وعن طريق التحكم في تأديب القضاة، وعدد كبير من الدول العربية تقدم مزايا غير معلنة رسميا للقضاة عن طريق ندبهم بعض الوقت للعمل في أجهزة السلطة التنفيذية – مما يمثل ترغيبا غير مستحب للقاضي الذي يُفترض فيه الحياد – عن طريق تعيين بعض القضاة بعد انتهاء عملهم القضائي في وظائف سياسية مرموقة، الأمر الذي يؤدي إلى تبعية حقيقية عن طريق الترغيب أو الترهيب للقضاة من السلطة التنفيذية خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا تهتم بها السلطة التنفيذية اهتماما مباشرا.

أيضا، رصد التقرير إفراط عدد من الدول العربية في إعلان حالة الطوارئ، وأن حالة الطوارئ حاليًا معلنة في خمس دول عربية منها مصر – والمعلنة بها حالة الطوارئ منذ عام 1981 – ومن الغريب أن مصر منذ أن صدر بها أول قانون للطوارئ حتى الآن منذ اثنين وستين عاما، ظلت الطوارئ معلنة لمدة خمسة وخمسين سنة، منها أربع وعشرون سنة معلنة بصفة مستمرة منذ 1981 وحتى الآن! ومنذ الاحتلال البريطاني لمصر، وقبل الثورة وبعد الثورة كانت الطوارئ تُعلن لأسباب الحرب، فقد أُعلنت في مصر في الحرب العالمية الأولى وأُعلنت في الحرب العالمية الثانية لأنه خُشي من استشراء دعوات انضمام مصر لدول المحور، وأُعلنت الطوارئ بعد ذلك – وهو الاستثناء الوحيد لإعلان الطوارئ في غير زمن الحرب – بعد أحداث حريق القاهرة في 26 يناير 1952، ثم بعد ذلك أعلنت في حرب 1956 ثم في حرب 1967، ولم تعلن الطوارئ لأسباب تتعلق بالأمن الداخلي وبالاغتيالات السياسية الداخلية – حتى عندما اغتيل أحمد ماهر رئيس الوزراء الأسبق لم تُعلن حالة الطوارئ – إلا سنة 1981 وظلت معلنة حتى الآن.

رصد التقرير أنه رغم إعلان الطوارئ في عدد من الدول العربية، إلا أن حالة الطوارئ لم تُمكِّن السلطة التنفيذية من مقاومة الإرهاب، الأمر الذي يؤكد أن مقاومة الإرهاب لا تشفع فيه حالة الطوارئ، وإنما كل ما تؤدي إليه حالة الطوارئ هو المساس بحقوق وحريات الناس، لأن حالة الطوارئ وفقا لما ينص عليه قانون الطوارئ تؤدي إلى تجريد المواطنين من ضماناتهم الأساسية وحرياتهم الأساسية التي ينص عليها الدستور بدءًا من حرية الرأي والتعبير حتى حرية التنقل حتى سرية المراسلات حتى حرمة المسكن، وغير ذلك، وهي تؤدي إلى أن تُغـــوَّل السلطة التنفيذية، فتصبح للسلطة التنفيذية اختصاصات قضائية عن طريق المحاكم العسكرية، إذ وفقًا لقانون الطوارئ بمصر من حق رئيس الجمهورية – متى أُعلنت حالة الطوارئ – أن يحيل إلى المحاكم العسكرية أي جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات، والمحاكم العسكرية موجودة في كل دول العالم إلا أنها محاكم ذات اختصاص مهني عسكري تحاكم العسكريين على ما يقع منهم من جرائم بسبب مهنتهم، إنما في الدول العربية تتوسع المحاكم العسكرية لتصبح سلاحًا في يد السلطة التنفيذية لقمع ومقاومة المعارضين السياسيين عن طريق السماح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

وقد أطلق بعض الباحثين السياسيين على الدولة العربية تعبيرا يثير التأمل وهو تعبير "Black Hole State" أو "دولة الثقب الأسود"، وظاهرة الثقب الأسود ظاهرة فلكية عندما تنطفئ بعض النجوم وتفقد قدرتها على أداء وظيفتها الحقيقية في الإضاءة، تتحول إلى قوة معطلة عن الوظيفة، ولكنها جاذبة لكل ما حولها لا يستطيع أحد أن يفلت من إسارها حتى الضوء نفسه بمجرد أن يقترب منها ينطفئ، لذا شبه البعض الدولة العربية بأنها ظاهرة ثقب أسود سياسي يفرض هيمنته على ما يحيط به، ولا يستطيع أحد أن يفلت من قوته الجاذبة المدمرة.

وقد قدم التقرير بعض المسوح عن مدى التمتع بالحرية في البلدان العربية وعن توجهات المواطنين العرب في الدول العربية الخمسة، وانتهى إلى أن السبب الرئيسي في إخفاق العملية الديمقراطية ليس كما يشيع البعض يرجع إلى أسباب ثقافية في داخل البنية الثقافية العربية، وإنما إلى أسباب سياسية في داخل النظم السياسية نفسها. أيضا، تحدث

التقرير عن الفساد في المنطقة العربية، وانتهى – من واقع الاستقصاء والبيانات – إلى أن الفساد يتركز في النخبة السياسية ثم في القيادات الإدارية ثم ينـــزل بعد ذلك لمستوى السلم الوظيفي الأدنى.

وتعرض التقرير بعد ذلك للبُنى الاجتماعية، ثم تكلم عن الثقافة القبلية وعن البنية الاجتماعية القبلية وأثرها على الحد من الحرية، وتكلم عن نظام التعليم التلقيني وأثره على الحد من الحرية، وتكلم عن البيئة العالمية وأثرها على الحد من الحرية، وتكلم عن الإرهاب وذهب إلى ضرورة تعريف الإرهاب تعريفا محددا حتى لا يستخدم الإرهاب ذريعة من قوى الخارج لمصادرة حق تقرير المصير لدى الشعوب العربية، أو ذريعة لحكام الداخل لمصادرة الحريات التقليدية للناس. وقد انتهى التقرير إلى ثلاثة سيناريوهات أمام المستقبل العربي، السيناريو الأول بقاء الحالة على ما هي عليه نتيجة لنجاح القوى المقاوِمة للتغيير في منع إحداث أي تغيير بوسائل مختلفة، ويسمى هذا البديل "بديل الخراب الآتي" لأنه سيترتب عليه مزيد من تفاقم الأزمات، وقد يؤدي إلى صراعات اجتماعية تدفع ثمنها الباهظ الشعوب العربية. السيناريو الثاني هو البديل على أقصى الطرف الآخر وهو بديل "الازدهار الإنساني" والذي يقوم على أساس إطلاق الحريات بدءًا من تعديل البنية المؤسسية حتى دعم المجتمع المدني حتى إعادة صياغة العقد السياسي بين الحكام والمحكومين في المنطقة العربية وصولا إلى إعادة توزيع القوى بين الجماعات السياسية في الجماعات العربية، بدلا من أن تكون القوى السياسية مقتصرة على نخبة تحكم منذ آماد طويلة ولا تريد لغيرها أن يشاركها الحكم، لتصبح القوة السياسية موزعة على كافة أفراد المجتمع في ظل مبدأ أنه لا سلطة بلا مسئولية ولا مسئولية بلا سلطة. كما اقترح التقرير مبادئ عشرة لدستور الحرية والحكم الصالح بالمنطقة العربية تبدأ من الربط بين السلطة والمسئولية، تبدأ بالأخذ بالجمهوريات البرلمانية في النظم الجمهورية وبالملكيات الدستورية في النظم الملكية، تبدأ بإقرار التعددية السياسية حقا وواقعا، تبدأ بالفصل بين الحزب الحاكم والدولة في المجتمعات العربية، تبدأ بحرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام وحرية الرأي والتعبير، تبدأ باستقلال القضاء استقلالا فعليا وأن يكون القضاة هم المهيمنون على مؤسساتهم القضائية دون تدخل من السلطة التنفيذية، تبدأ بإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي، تبدأ بإلغاء حالة الطوارئ في المنطقة العربية، تبدأ بحق من تعرَّض لسلب حريته دون مقتضى ثم ثبتت براءته أن يحصل على تعويض من السلطة التنفيذية. هذه التعديلات المؤسسية ضرورة أولية لبدء عملية تفاوض مجتمعي بين الحكام والمحكومين حول أولويات الإصلاح السياسي.

ولا تتوجه هذه البدائل إلى الحكام العرب، وإنما إلى النخبة المثقفة العربية لكي تدير حوارا فيما بينها عن كيف يمكن إدارة هذه البدائل المختلفة وخاصة بديل "الازدهار الإنساني" وكيف يمكن تحويل المشروعات الخارجية إلى مشروعات وطنية تصب في صالح المجتمع العربي من أجل أن يستشرف المجتمع العربي طريقه إلى الحرية.

صلاح فضل:

كما ترون، فإن النور الذي أضفاه بخبرة وعلم الدكتور محمد نور فرحات على موضوع واقع مجتمعاتنا ومنظومة الحريات بها، واعتمد فيه على أحدث تقرير – لم يُعلن بعد وسيُعلن غدا في مصر – اشترك في صياغته ورَأَسَه مع فريق العمل الذي اشتغل فيه، أضاء بقوة مشكلة نقص الحريات في الوطن العربي خاصة في مصر.

وقد تعرض الدكتور محمد نور فرحات إلى نقاط كثيرة في التقرير، لكن هناك ثلاث نقاط أود أن أبدأ بإثارتها لأنها حساسة ودقيقة، أولا أقول إن هذا التقرير يزهو بأنه يعطي القضية السياسية في منظومة الحريات العربية التي يتم تجاهلها من القوى الخارجية أهمية كبرى ويضعها على رأس شروط وضمانات تحقيق الحريات في المجتمعات العربية، لكن ما قولُك أن هذه القضايا السياسية ذاتها هي التي تُتخذ ذريعة لتأجيل مطلب الحرية؟ فمنذ خمسين عاما يُقال لنا لا صوت يعلو على صوت المعركة، منذ خمسين عاما يُقال لنا إن الأمن القومي مقدم على حقوق الأفراد، إلى جانب ما ذكرته من ضرورة تحقق حرية رغيف الخبز قبل حرية صندوق الانتخابات، سؤالي المحدد في هذا الإطار ألا يُعتبر تأكيد حق الشعوب في التحرر مسألة أساسية إلا أن تصديرها للتقرير قد يُتخذ ذريعة لتعزيز وجهة النظر التي طالما سمعناها من أننا نضع سلم أولوياتنا وتحرير شعوبنا وتحرير فلسطين قبل التحرير الداخلي، وعندئذ نقع في نفس الدورة التي تعودنا على الوقوع فيها؟ وكل النظم العربية تتذرع بذلك ولا تتقدم خطوة لتحرير شبر واحد، بل تفعل ما هو عكس ذلك.

المسألة الثانية هي أن التقرير حرص في تصديره في الحديث عن الحريات إلى أن يستند إلى عبارة عمر بن الخطاب الجميلة والعظيمة "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"، لكن المشكلة أن الخطاب الديني يتم توظيفه بفعالية أشد لتنويم وتحجيم الإرادات الداخلية ولتمرير القمع والاضطهاد ولتبرير السلطات وهناك تحالف جذري بين السلطات الدينية والسلطات السياسية في المجتمعات العربية كلها، الدين لا يمكن أن يعارض الديمقراطية – كما أشار التقرير – وعلماؤه على حق في ذلك، لكن الديمقراطية حق مكتشف إنساني حديث عمره مائة عام في العالم كله، والأديان لا تعارضه لكنها لا تصنعه، إنما أشارت الأديان إلى طرق تؤدي إلى نمو الحضارات، والإنسان نفسه هو الأعلم بشئون دنياه وهو الذي وضع مواصفات الديمقراطية، وحسبنا أنها لا تتعارض مع الفكر الديني، بمعنى أننا لا نستطيع أن نتكئ على الخطاب الديني لدعم مطالب الحريات لأن هذا الخطاب الديني تبريري في جوهره واستخدم عبر قرون طويلة لدعم سياسات القمع، والأولى من ذلك هو إثبات أن المبادئ الدينية لا تتعارض مع التغيير المطلوب، كذلك الاعتماد على حقوق الإنسان وعلى المكتشفات الحضارية الحديثة مما هو أنجع من الاعتماد على التراث الديني الذي أوِّل عبر قرون لتأكيد سلطة أولي الأمر، فما موقفكم من التراث وما رأيكم فيه؟

أشرتم إلى خمس دول رفضت إجراء استبيانات عملية عن بحث الحرية، ومن ضمن هذه الدول مصر، فحتى الآن قياسات الرأي لا يُسمح بها لدينا وهذه مشكلة جوهرية، فإلى متى نظل ممنوعين من معرفة ماذا نريد؟

محمد نور فرحات:

أود أن أعقب على ما طرحه الدكتور صلاح فضل لأنه عندما كان التقرير يعاني من أوجاع، ويُراد له عدم الصدور، حدث حوار على صفحات جريدة الحياة بين الأستاذ جهاد الخازن وبين مساعدة وزير الخارجية المصرية للمنظمات الدولية، وانتهت السيدة مساعدة الوزير إلى إبداء أمنية ألا يصدر هذا التقرير وألا يخرج إلى حيز الوجود، حيث قالتها صراحة: "وإذا رأيتم حجب التقرير عن الصدور لكان هذا أفضل". وأنا أعتقد أن هذا موقف بعض الأجنحة البيروقراطية داخل مصر، لأن وزير الخارجية السابق السيد أحمد ماهر بعد صدور التقرير بساعات استضافته إحدى القنوات الفضائية العربية فكان كلامه متوازنا، إذن، فرفض التقرير ليس سياسة رسمية من الدولة، وإنما بعض ممثلي البيروقراطية المصرية الذين يخافون على مقعدهم من كلمة حق تُكتب أو تُقرأ.

عبد الفتاح متولي:

المستهدف الأول لكل الإصلاحات هو الإنسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى، الحرية والعدالة الاجتماعية والفكر الجديد كل هذا كلام لا يسمن ولا يُغني من جوع، وأنا أرى أن السماء تمطر علينا قوانين دون تفعيل أي شيء! وأنا أريد أن أعرف أن المخربين وهؤلاء الذين يريدون ثقب السفينة وتخريبها وليس عندنا سيدنا الخضر لينقذنا! وهناك بالفعل روتين، وهناك من يتسببون في هروب المستثمرين، وقد ذكر الرئيس ذلك في مؤتمر صحفي وأن هناك مفسدين وأننا نتعامل مع بشر، وهذا هو ما يهمنا كمواطنين، فالإنسان لابد أن يعيش أولا.

صلاح فضل:

إن موضوع الندوة عن الحريات.

عبد الفتاح متولي:

لابد أن يعيش الإنسان أولا، على الأقل يخرج من خط الفقر، ثم يتكلم بعد ذلك عن الحرية والديمقراطية، فتقرير الأمم المتحدة أثبت أن دخل الفرد الذي يعول أسرة في قارة أفريقيا من أقل الدخول في العالم، والحرية لها ركائز. وما يصيب الاستثمار في مصر مثلا من جراء الروتين يتسبب في زيادة البطالة، والرئيس يجول في جميع أنحاء العالم لإيجاد فرص العمل، ويفسد ذلك كله موظف مرتشي يفتح أدراج مكتبه لتلقي الرشوة.

أحمد مصطفى (استشاري اقتصاد اجتماعي):

تقابلت مع الدكتور محمد نور فرحات قبل ذلك في لجنة التشريع في مؤتمر حرية التعبير وخلاصة ما ذكرناه قدمه هذا التقرير، إلا أن لي بعض الملاحظات على التقرير، بخصوص العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أقول إن كل بلاد العالم على علاقة بها والسياسة هي المصالح وكل الدول الآن ترتبط مصالحها بمصلحة الولايات المتحدة

الأمريكية حتى أوروبا، وقد بدأ ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وهو مستمر حتى الآن، إذن فلن نستطيع التنحي عن علاقتنا بالولايات المتحدة الأمريكية التي تنتظر الآن فرصة أن تُقدَّم بعد الانتخابات القادمة شكوى – مثلما حدث في أوكرانيا – بوجود تزوير في الانتخابات وسوف تحدث مشكلات كثيرة للغاية، وأنا أقرأ الواقع وأود لو نجري بأقصى سرعة لنتقي شر ما حدث في أوكرانيا.

محمد نور فرحات:

أيعني هذا ألا نـــزوِّر الانتخابات أم ألا نقول أن هناك تزويرًا عندما يحدث؟!

أحمد مصطفى (استشاري اقتصاد اجتماعي):

أن تكون عندنا شفافية وأن تكون عندنا حرية حقيقية، بالنسبة للتراث فأنا أرى أن الأنظمة العربية أهت على الحرية فيها بعد عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه!

صلاح فضل:

لقد اختلفت مفاهيم الحرية في العالم كله، وفي وقت من الأوقات كنا أفضل من غيرنا.

أحمد مصطفى (استشاري اقتصاد اجتماعي):

ولكن انتهت الحرية بعد مقتل علي بن أبي طالب، وتحولت نظم الحكم إلى نظم استبدادية غير مطابقة لمبادئ الإسلام وغير قائمة على مبدأ الشورى، كذلك، بالنسبة للطريقة التي تتعامل بها الدولة مع التيار الإسلامي والذي نحترمه جميعا، فمن المفروض أن يكون تيار سياسي موجود دون أن يكون "نشاطا محظورا" كما يقال، فهذا شيء يُضاد الديمقراطية، ولن تتطور الحياة السياسية في مصر إلا بعد أن ينفتح باب الحوار أمام الجميع.

إبراهيم زيادة:

ما هو سبب تمويل أي منصب سياسي من الخارج؟ وهل هذا التمويل سيساعد على تدعيم الحرية أو هو داعي للديمقراطية؟ ولا داعي لذكر الرقم الذي تم دفعه، كذلك، ما يحدث في الدول العربية عندما يقوم أحدهم بتنصيب نفسه ملكا سواء بعد موت أبيه أو على حياة أبيه وقضية توريث الحكم.

عادل أبو الخير:

لقد تحدث الدكتور محمد نور فرحات عن الديمقراطية في الإسلام والديمقراطية في السياسة، لأن الإسلام لم يشر في القرآن – إلا في بعض آيات قليلة جدا – عن طاعة ولي الأمر والمساواة في الحكم على الغني والفقير بحيث يكون الجميع أمام القضاء سواسية، والقتل جزاء لجريمة القتل العمد فقط وليست كل الجرائم السياسية، وهذا هو كل

ما ذكر في القرآن بالنسبة إلى الحكم، أما تعدد الأحزاب فمرفوضة في الدين على إطلاقها، بينما تُركت للسياسة، فقد قال لنا القرآن الكريم (ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا)، كذلك قال (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)، إذن، فلا يوجد هناك شيَع في الدين وهذه الشيَع بدع أُدخلت في الدين الإسلامي، بينما في الديمقراطية هناك حرية الرأي والاختلاف وتعدد الأحزاب.

محمد نور فرحات:

أريد أن أستوضح، هل تعني أنك منحاز للدين أم للديمقراطية أم لهما معا؟

عادل أبو الخير:

هناك فرق بين مفهوم الديمقراطية الدينية والديمقراطية السياسية، ولابد أن يكون هناك دوما فرق بين السياسة والدين، فالدين للديَّان أما السياسة فهي للحكم.

مارك عياد:

من الممكن أن يتم التغيير من الحزب الحاكم نفسه، إذ بإمكانه أن يغير الدستور وأن يطلق الحريات وأن يعلن استقلال القضاء وأن يطلق الحرية للإعلام، فهذا حل، إلا أنه حل غير وارد لأنه لا أحد في بلادنا يحب أن يترك مقعده لغيره! الحل الآخر أن يكون هناك تدخل خارجي مباشر أو عن طريق ضغوط خارجية إلا أن هناك شبه إجماع على أن هذا شأن داخلي لابد وأن يتغير المجتمع من الداخل. إلا أننا كمجتمع مدني مقيدون سياسيا ولا نستطيع أن نغير شيئا في الخريطة السياسية، إذن، فما الحل؟ هل الحل هو عمل اعتصام أو خروج مظاهرات مثلما حدث في أوكرانيا؟ إلا أن ذلك أيضا حل خطير جدا من الممكن أن يتسبب عن فوضى ومخاطر، فهل عند الدكتور محمد نور فرحات حل بديل؟

صبري أبو علم:

في الحقيقة، أنا لي رأي عكس التيار السائد لأنني لا أتصور أن تكون هناك حريات ديمقراطية في شعب جاهل غير متعلم، فالمشكلة تخرج من الشعب، والأب الذي يضرب ابنه ويضرب زوجته ويضرب أخيه الأصغر والـــمَعلم الذي يضرب الصبي الذي يعمل عنده والمدرس الذي يضرب التلميذ، لابد أن يُخرج وزير ورئيس مخابرات ورئيس مباحث ورئيس دولة من هذه النوعية، والإصلاح يبدأ من القاعدة، ونريد رئيسًا ديكتاتوريًّا لكي يفرض الديمقراطية في التعليم، نريد جمال عبد الناصر آخر ومحمد علي آخر يفرض بقوته التعليم كالماء والهواء، وعندما يتعلم الشعب ويعرف كيف يدير أموره، فستكون هناك حرية بعد ذلك.

سعيد حسن:

إنني أندهش كيف منحت لسيادتكم جائزة الدولة التقديرية أمام هذه الشجاعة في الرأي؟! وأتساءل كذلك أين الدور القومي للمجلس القومي المصري لحقوق الإنسان الصامت المهذب جدا؟ أين رئيس المجلس ونائبه وأعضاء المجلس وماذا كتبوا في تقريرهم السنوي عن الحرية في مصر؟

إن شعب مصر مهان تحكمه الأحكام العسكرية للقانون 25 لسنة 1966، ومطلوب إعادة النظر في كل الأحكام العسكرية التي صدرت، وعلى سبيل المثال هناك أكثر من خمس وعشرين حالة إعدام، وهناك أكثر من خمس وسبعين حالة مؤبد، هناك أكثر من مائة وخمس وعشرين حالة أحكام بالسجن الطويل.

إن الحرية كلمة براقة شديدة اللمعان والتوهج، إلا أننا لن نشعر بها إلا إذا انفصلت السلطة التنفيذية عن السلطتين التشريعية والقضائية، وأنا أطالب بروشتة علاج تفصيلية لحسم هذه الأمر.

أحمد عبد النبي:

في الحقيقة لي ملاحظة، فقد ورد الكلام عن الاتحاد السوفيتي وتجربة الاتحاد السوفيتي، ولو استخدمت أمريكا كل مخزونها الذري لأبادت العالم ولكن لم يكن لها لتبيد الفكرة الشيوعية، والاتحاد السوفيتي أسقطته الشعوب السوفيتية لأن الغرب قدم لها النموذج – نموذج الحرية – وأسقطت الاستبداد والديكتاتورية. نحن في مشرقنا العربي، وفي بلادنا على الأخص، رأينا هذا النموذج، لكننا لم نتقدم إليه و لم نطالب بالحرية، وإنما انكفأنا على الماضي نبحث فيه متوهمين أننا سنجد الحل بين ثناياها، ومن ثم فإنني لا أوافق على ما جاء في التقرير من إعطاء الحرية لجميع التيارات بما فيها التيار الديني، أعتقد – وتجربة الجزائر خير مثال على ذلك – أنه من غير المناسب أن أعطي الحرية لتيار هو في صميمه وفي دعاواه وفي أطروحاته وفي أبجدياته دعوى إلى سلب الحرية، وهذا شيء واضح ومعروف.

أعتقد أيضا أن التقرير جامل العواطف العربية التي تهدر على الفضائيات العربية وذلك بإلقاء مشكلة الحرية على شماعة التدخل الأمريكي، أعتقد أن التدخل الأمريكي في العراق تدخل مشروع، والذين يحاربون أمريكا بالصراخ والشتيمة والذين يكتبون المانشتات العريضة "لا لمبارك"، هم في الحقيقة لا يكتبون هذا الكلام إلا تحت مظلة الحماية الأمريكية!

محمد محسن النجار (مدرس بكلية الحقوق – جامعة الإسكندرية):

فيما يتعلق بالحرية في العالم العربي ككل، أنا في اعتقادي أن هناك بعض التناقضات، صحيح هناك ثقافة عربية، إلا أن التكوين الاجتماعي للبلاد العربية ليس واحدا، ووجيعة الحرية في الدول العربية – رغم أنها لا تنال فقط من الشعوب العربية وإنما هي أيضا تنال من عدد كبير من شعوب العالم الثالث – مختلفة أيضا عن بقية دول العالم، وإذا نظرنا مثلا إلى شعب مثل شعب لبنان سنجد أن له إرث ثقافي وتراث سياسي كبير يختلف عن مصر مثلا.

ونحن في مصر لدينا كبوة طالت قليلا، نتيجة لأنه لدينا إرث طويل ناتج عن الفكر السياسي المصري الذي بدأ منذ الخديوي إسماعيل وللأسف أجهضته ثورة يوليو، وبدأ هذا الفكر يضمحل رويدا رويدا حتى أنه في العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة فقدنا تسييس المجتمع بشكل كامل، وأنا آسف أن أقول إنه إذا فتحنا باب الحرية على مصراعيه وهناك أي ناخب يمتلك القدرة العالية على الاختيار فسوف يحتار فيمن سيختاره، فهو غير مدرَّب ولا مؤهَّل لممارسة الحياة السياسية.

عباس فاروق:

كان لي تعليق صغير حول الاتفاقات الدولية وأنظمة الدول العربية، ونحن نعرف أن اقتصاد دول عربية كثيرة أفضل من اقتصاد دولة مثل البرازيل، وإذا نظرنا إلى نموذج دولة مثل البرازيل نجد أنها دخلت في مبادرة ضخمة جدا مع بنوك دول العالم الغربي – رغم أنها ليست بحجم هذه البنوك – وهذه المبادرة تُدعى Equator Principles وهذا هو بالضبط الشيء الذي نفتقده وهو مساهمة المجتمع المدني في حل مشاكله، ومشكلتنا أننا دائما ما نفكر من ناحية القوانين وننسى التطبيق ومن الذي يطبق، وعندنا دائما ما يكون التطبيق في يد الحكومات، أما في الخارج فالتطبيق في يد البنوك ولذلك يستطيع اليهود في الخارج أن يسيطروا على الأمور، ولو اتبعنا نفس الأسلوب لأصبحنا قوة تعادل قوة اليهود بل وتفوقها.

وقد قام بنك مصر بعمل مؤتمر في شرم الشيخ مؤخرا مع مجموعة من المديرين وقرر أنه لابد أن يحدث نوع من الحوكمة في المؤسسة، والحوكمة هي أحد توجيهات البنك الدولي التي تطبق على المشروعات التي يمولها أي بنك دخل في هذه المبادرة المسماة Equator Principles يكون بها حوكمة وعدم خرق لحقوق الإنسان وعدم إتلاف للبيئة، بالإضافة إلى أن المشروع بطبيعته يتوجه نحو خدمة المجتمع، إذن فلدينا الحلول من البنك الدولي مما يضمن لنا تمويلا أجنبيا لأي مشروع تنمية لدينا، ويتم ذلك بعيدا عن سياسة أمريكا في العراق أو فلسطين أو أي مكان آخر في العالم، وفي نفس الوقت يضمن أن تسير البنوك العربية في طريقها الصحيح لخدمة مجتمعاتها، أما أن نظل نردد بأن المسألة حظ فإذا حدثت انتخابات نزيهة لانصلح حالة الحكومة وإذا لم تحدث فلن ينصلح والأمر في النهاية يظل في يد الحكومة وهذا غير سليم، فلو أصبح الأمر في يد القطاع الخاص فسوف يقرر وقتها توجيه أموال البنوك إلى الاتجاه الصحيح لصالحها وليس لصالح الحكام، وهذه هي المبادرة القادمة من البنك الدولي الذي نتهمه بتبعية أمريكا، نعم هو يتبع أمريكا ولكنه في هذا الاقتراح يسير في الاتجاه الصحيح، فلماذا لا ندخل في هذه المبادرة مثلما دخلت فيها البرازيل وهي الدولة الوحيدة من العالم النامي التي دخلت هذه المبادرة ببنكين وسط مجموعة ضخمة من البنوك تبلغ عشرة بنوك تضم City Group & NB AmroBank & HSBC وهي بنوك تبلغ ميزانيتها بالمليارات وهي تعادل ميزانيات دول بأكملها.

محمد مصطفى كامل:

لاحظت أن التقرير يتجه إلى الموافقة على إلغاء عقوبة الإعدام مقلدين في ذلك الغرب في حين أن ذلك قصاص (ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب).

صلاح فضل:

أنت لم تفهم ما جاء في التقرير، فقد طالب التقرير بإلغاء عقوبة الإعدام "السياسي" والإعدام السياسي ليس قصاصًا.

محمد مصطفى كامل:

إذن، النقطة الثانية، لماذا نهتم بأن تعرض أمريكا أو الأمم المتحدة التقرير أو لا تعرضه؟ لقد سقطت ورقة التوت عن كل من أمريكا والأمم المتحدة، فقد انتهجت أمريكا منهجا غير شرعي وقد صفقت لها الأمم المتحدة وهللت لها، فالمثقفون العرب لا يجب أن ينتظروا عرض التقارير على أمريكا أو على الأمم المتحدة، فأمريكا لا تحب العرب وليس من مصلحتها أن يتقدم العرب، وهذا الحديث من سنوات طويلة من أيام الرئيس عبد الناصر والسيطرة والليبرالية.

السيد سليمان (مهندس مدني):

يتحدث التقرير في عموميات، وقد وقع في يدي كتاب ظريف للغاية عنوانه "كيف تُحكم أمريكا؟"، والسؤال هنا هو ما معنى الحرية وما معنى الديمقراطية وما معنى الدستور؟ فالتقرير يعطينا صورا مثالية، ونحن نتصور أن الدستور يحتوي على كلام جميل ومثالي، وعلينا أن ندرس الدستور الأمريكي لكي نعرف "كيف تُحكم أمريكا؟" وهو كتاب صادر من أمريكا ومؤلفه أمريكي، والديمقراطية هي توازن لقوى المجتمع المسيطرة التي تمثل مصالحه الموجودة، إذا تغيرت هذه الخريطة فسيتغير الدستور، ونحن الآن نُخدع بالعسل المر وأصبحت الحرية مساوية للفوضى، وأصبح البعض يظن أن البلد سيضيع إذا ما تمتعنا بالحرية! ونحن نريد أن ترسى الديمقراطية والحرية رسميا في الدستور على أن تظل مساحة الحرية والديمقراطية محددة ببنود الدستور.

وكل ما تفضل الدكتور محمد نور فرحات بتقديمه يوضح للمواطن العربي الذي يحلم أن يعيش في أمريكا أنه حتى في أمريكا فإن مساحة الحرية محددة بالدستور والدليل على ذلك قضية آل جور مع جورج بوش الابن، فقد اكتشفوا فجأة أن كمية الأصوات الشعبية ترجح كافة آل جور إلا أن المجمع الانتخابي يرجح كافة بوش، لأن الدستور الأمريكي ليس دستورا شعبيا ولذلك أود أن يفهم الناس أن مساحة الحرية والديمقراطية تُحدد بالدستور، والدستور هو الذي تحدده مساحة القوى الاجتماعية المسيطرة على المجتمع، ولذلك فإنه تحت سلطة العولمة، ستضعف سلطة الدولة وستزداد ضعفا، إذن، فنحن أمام مرحلة انتقالية، ونحن نحب مصر ونحب ألا تضيع هويتها.

وهناك شيء هام آخر أود أن أشير إليه، فنحن لا نتكلم عن واقع ثابت لا يتغير، وإنما الواقع سيتغير ويظل يتغير، ونحن ما بين تيارات متعددة والأمر ليس بالكامل في يدينا، وإنما نحن نحمي أنفسنا من القادة، ولذلك فالسؤال هو كيف ننتقل بهدوء إلى مرحلة قادمة قد لا نمتلك أمورنا فيها ونصبح مهددين بفوضى تماثل تلك التي حدثت في الاتحاد السوفيتي؟

سيد مصطفى:

للموضوع جانبان، جانب داخلي وجانب خارجي، لكن المطلوب هو أن نعرف دور الجانب الخارجي ودور الجانب الداخلي، والدور الخارجي دور إلى حد كبير حديث بالنسبة إلى الدور الداخلي، والموضوع الثاني هو عن التردي الموجود في الشعوب العربية بصفة عامة وهو تردي رهيب للغاية، والذي – في اعتقادي – له علاقة مباشرة بتردي الحريات أو بسهولة أن تُغتصب الحريات، ونحن في منعطف خطير يسهل فيه اغتصاب الحريات.

محمد حسنين:

نحاول دائما أن نفصل بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية في التشريع الإسلامي، وهذه هي النقطة التي يختلف عليها كثير منا، والمفروض أن التشريع الإسلامي هو أساس الديمقراطية، وإن خالفني البعض في هذا الرأي فإنه رأيي الشخصي كمواطن عربي. وأذكركم وأذكر نفسي بقول الرسول عليه الصلاة والسلام (تركت فيكم ما لو تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا: كتاب الله وسنتي).

متحدث لم يذكر اسمه:

لقد حضر الدكتور محمد نور فرحات كل مؤتمرات الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية وشارك في صياغة وثيقة الإسكندرية، ثم أفرد التقرير على أنه جاء بجديد، فما هو الجديد الذي جاء به التقرير ويعد جديدا ومختلفا عن وثيقة الإسكندرية؟

محمد نور فرحات:

أبدأ بالإجابة عن هذا السؤال الأخير وأقول إن هناك مبادرات للإصلاح صدرت سواء من المؤسسات الرسمية أو من منظمات المجتمع المدني، فمكتبة الإسكندرية أصدرت وثيقة، وفي اليمن صدرت وثيقة صنعاء، على المستوى الرسمي مؤتمر القمة في تونس صدرت وثيقة، وأن التقرير الذي نحن بصدد مناقشته لا يعتبر مبادرة للإصلاح، ولكنه محاولة لفهم وتحليل الواقع، ولذلك فهو أكثر من مجرد مجموعة من التوصيات تسعى إلى محاولة تشخيص الواقع السياسي والاجتماعي العربي فيما يتعلق بقضية الحرية بادر بها عدد من المثقفين العرب المتميزين.

أعود إلى بعض الملاحظات التي أثيرت تعقيبا على مداخلتي وتعبير الدكتور صلاح فضل عن تخوفه فيما يخص بإبراز قضية القمع الخارجي الذي تتعرض له الشعوب العربية في العراق وفي فلسطين وأنه يستخدم ذريعة لتأجيل الحقوق السياسية، وكلنا نذكر أن كثيرًا من الأنظمة العربية في مصر وسوريا والعراق أيام صدام وكذلك ليبيا والجزائر إبان حكم جبهة التحرير كانت تستخدم مسألة وقوع جزءٍ غالٍ من الوطن العربي تحت الاحتلال ذريعة لقهر الحريات ولتصفية المعارضين السياسيين بحجة أنهم عملاء للاستعمار أو يرفعون دعاوى من شأنها أن تفتَّ في عضد الوطن الذي يسعى إلى التحرر من الاستعمار الأجنبي وهذا صحيح، ومن العجب أن هؤلاء الذين كانوا يقهرون الحرية بحجة أنهم

يسعون إلى التحرر لم يحققوا تحررا ولا تنمية، وفي عهدهم استُلبت الأرض العربية قطعة وراء قطعة، وهذا يدل على أن قهر الحرية لا يؤدي إلى تحرر وإنما القادر على تحرير الأوطان هم المواطنون الذين ينعمون بحرياتهم، وليس معنى هذا أننا في تقرير دولي عن التنمية السياسية أو عن التنمية الإنسانية العربية أُغفل أن هناك قطاعات واسعة من المجتمعات العربية سُلبت حرياتها بواسطة موجات الاستعمار الجديد في أقصى صوره وأكثرها وحشية، بل أبرزنا أيضا أن التدخل العسكري يتيح للأنظمة العربية ذريعة لتأكيد انتهاكات الحرية في الداخل بحجة أنها مشغولة بمعركة التحرر الوطني.

فيما يتعلق بالخطاب الديني وتوظيفه لتبرير القمع وأنه يوظف لتبرير الحرية، وقد أثار ذلك عدد من الحاضرين من أنه لا حرية للتيار الديني، أود أن أوضح أن هناك فرقًا بين موقفين يقف بينهما المثقف العربي، موقفه كمثقف علماني أو معارِض لأطروحات الدولة الدينية أو للبرنامج السياسي الديني أو مؤيد للفصل بين الدين والدولة، وعندما يتحاور من يرفعون برنامجا سياسيا دينيا، نقبل الحوار ونقول لا للدولة الدينية والخطاب الديني خطاب قمع وهناك اختلافات في الرأي حول هذا الموضوع ولكن الواقع السياسي العربي يمكن أن يوصف على أنه بانوراميا ويمكن التعامل معه، ولا يمكن إغفال حقيقة أن الخطاب الديني فيه تيارات تسعى إلى استخدام الدين لتبرير الاستبداد وهذه بالمناسبة تيارات رسمية وغير رسمية، ولا ننسى أن أحد كبار شيوخنا الأجلاء في عصر الرئيس الراحل أنور السادات وقف أمامه ليقول له (لا تُسأل عما تفعل وهم يسألون)، استخدم الصياغات الدينية لتبرير الحكم المطلق.

أيضا هناك اتجاه ديني يستخدم الصياغات الدينية لتبرير العقلانية وتبرير التعددية الحزبية ولتبرير الحرية وحقوق الإنسان، ولذلك فإنه من واجبي كسياسي وكمثقـــف ينظر إلى المستقبل أن أحاول أن أجرد التيار الأول من حجته وأن أدفع التيار الثاني قدما إلى الأمام حتى يكون الدين مشعلا للحرية، ولا نستطيع أن ننكر موقع الدين كحقيقة اجتماعية وثقافية في المجتمعات العربية. وكذلك فإننا لسنا في موقف مناظرة بين علمانية وإسلامية، ولكننا في موقف قراءة للساحة العربية وكيفية التعامل مع كافة القوى السياسية الموجودة في الواقع العربي.

بخصوص التعليق حول عدم جدوى الحديث عن الحرية في ظل أوضاع تحتم على الناس البحث أولا عن لقمة العيش وعندما يجدونها نبدأ في الحديث عن الحرية! وأود أن أقول أن هذه الفكرة موجودة منذ زمن بعيد، ومع ذلك لم يجد الناس لقمة العيش و لم يحصلوا على الحرية!

وللرد على هذا التعليق أود أن أتحدث عن أحدث نتائج دراسات التنمية، إلا أنني أشير أولا إلى أن التنمية هي الانتقال بالمجتمع من حال إلى حال أكثر تقدما، وأحدث دراسات التنمية تقول إنه لا تنمية بلا حرية، وإن التنمية التي تحدث في المجتمعات الاستبدادية سرعان ما تنهار عند أول اختبار، وأن التنمية المستبدة يعشش فيها الفساد، لأن المجتمعات التي لا حرية فيها لا أحد يستطيع فيها أن يعبر عن رأيه، وفيها يستطيع اللصوص أن يمرحوا في سرقة أقوات الوطن، وأن الحكومات المستبدة حكومات فاسدة بلا استثناء، ولا توجد دولة ديمقراطية واحدة حدثت فيها مجاعة، ولكن المجاعات التي شهدتها البشرية حدثت في أنظمة مستبدة. وأن الربط بين الحرية والتنمية أصبحت مسألة لا تقبل نقاشًا، كما أن فكرة أن لقمة العيش مقدَّمة على الحرية فكرة مرفوضة.

ولو دخلنا في المناقشة إلى التفصيلات فإن الحرية ببساطة شديدة هو أن أستطيع أن أتحدث دون أن يُلقى بي إلى المعتقل وأن أستطيع أن أقول للحاكم أنت أخطأت إذا أخطأ وأنت أصبت إذا أصاب دون أن يلحقني أذى، وأن أتمتع بالمساواة أمام القانون بحيث لا تُنتقص حقوقي لأنني معارض سياسي أو لأنني من أقلية دينية أو لأنني من أقلية عرقية، وأن تكون هناك مساواة بين كافة جماعات المجتمع، عندما أدخل قسم الشرطة للتحقيق معي في قضية سياسية أو جنائية لا يصفعني أحد ولا أتعرض للتعذيب، وعندما أذهب إلى صناديق الانتخاب للإدلاء بصوتي لا يُزوَّر هذا الصوت، وأن تكون وسائل الإعلام منفتحة على جميع التيارات السياسية والاجتماعية، وأن تكون الصحافة صادقة وليست صحافة تُطبل لكل حاكم، هذه هي الحرية التي نطالب بها، فلماذا نؤجل هذه الحرية حتى يتوفر رغيف الخبز في الأسواق والذي يحدث أنه لا تتوفر الحرية ولا يتوفر رغيف الخبز.

بخصوص ما قاله أحد الحاضرين حول مسألة أن الديمقراطية غير موجودة في الإسلام، أقول وماذا عما قاله أبو بكر الصديق في بداية حكمه (إن وجدتموني على حق فأعينوني وإن وجدتموني على باطل فقوِّموني)، وأنا مع القائل بأن التاريخ الإسلامي به كثير من فترات الاستبداد، وهذا لا علاقة له بالإسلام، وإنما الأمر كما وصفه ابن خلدون (تحول من دولة إسلامية إلى مُلكٍ عضوض)، وأن تعاليم الإسلام النقية لا تأبى الحرية ولا تأبى الديمقراطية، وهناك كتابات كثيرة حول هذا الموضوع للشيخ يوسف القرضاوي ولغيره وللشيخ محمد الغزالي رحمة الله عليه.

حول سؤال ما العمل؟ أقول إننا كمجموعة من المثقفين العرب كتبنا تقريرا حددنا فيه آليات للعمل تتلخص في وضع برنامج يبدأ بتعديل البنية المؤسسية ممثلة في القوانين، ثم بعد ذلك حوار وطني بين مختلف الفئات الاجتماعية من أجل إعادة توزيع القوى، والسؤال هو كيفية تنفيذ ذلك، أنا شخصيا أؤمن بأن مزيدا من الدعوة ومزيدا من بلورة الرأي العام ومزيدا من كسب الأنصار من الممكن أن يصل بالقضية إلى منـــتهاها، لأنه لا يستطيع حاكم أيا كان درجة استهانته بالرأي العام أن يستهين إلى الأبد بالرأي العام في مجتمعه، حتى وإن كان أكثر الحكام استبدادا. وفي بعض كتاباتي في المصور اقترحت أن نقوم بعمل قائمتين قائمة شرف وقائمة سوداء، قائمة شرف للمثقفين الذين يقومون في مجتمعاتنا بأدوار أساسية دفاعا عن الحرية والمثقفين الذين يوظفون قدراتهم الثقافية سواء كانت قانونية أو غير قانونية – إلا أن القانون يأتي في المقدمة – لتبرير الحرية والتحريض عليها، وقائمة سوداء لمنظري الاستبداد، فلابد أن تكون الأمور واضحة، فعندما يقف أحدهم مدافعا عن قانون الطوارئ أو عن قانون حبس الصحفيين في جرائم الرأي والنشر، فيجب أن يوضع اسمه في قائمة سوداء حتى يأخذ جزاءه من الرأي العام، إنما أن تمر الجرائم الثقافية في حق الوطن دون جزاء، فهذه مسألة لا توجد إلا في مجتمعاتنا العربية، وهي المجتمعات التي تتسامح، أما مهمتنا كمثقفين فهي التنوير وأعتقد أننا قمنا بواجبنا في هذا.

صلاح فضل:

لعلكم أدركتم معي أن القضية أولوية عظمى، واهتمامكم توَّج هذه الأولوية.